37 C

المؤتمر العام

الدورة السابعة والثلاثون، باريس ٢٠١٣

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

37 C/57
٣٧م/٥٧
٢٠١٣/١١/٦
الأصل: إنجليزي

البند **٥,١٩** من جدول الأعمال المؤقت

اقتراح وضع برنامج عمل عالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة متابعةً لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤

التقديم

المصدر: القرارات ٣٦م/١٦ و١٩٠م ت/٩ و١٩٢م ت/٦.

الخلفية: عملاً بالقرارات ٣٦م/١٦ و١٩٠م ت/٩ و١٩٢م ت/٦، تقدّم المديرة العامة إلى المؤتمر العام اقتراحاً لوضع برنامج عمل عالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة متابعةً لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) بعد عام ٢٠١٤.

الغرض: تتضمن هذه الوثيقة الاقتراح المتعلق بوضع برنامج عمل عالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة وما أبداه المجلس التنفيذي من تعليقات وملاحظات بشأنه.

القرار المطلوب: الفقرة ٨.

الخلفية

١ – ينتهي عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي تضطلع فيه اليونسكو بدور الوكالة الرائدة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وطُلب من المديرة العامة في القرار ٣٦م/١٦ أن تقدّم إلى المجلس التنفيذي خيارات ممكنة لتحويل عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى عملية مؤسسية يمتد تنفيذها إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وبموجب القرار ١٩٠م ت/٩، طلبت الدول الأعضاء من المديرة العامة أن تعد اقتراحاً بشأن إطار عمل برنامجي يرمي إلى متابعة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤، وذلك بغية إحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبت فيه في دورتها التاسعة والستين التي ستُعقد في عام ٢٠١٤. واستجابةً لهذا القرار الصادر عن المجلس التنفيذي، أُعد اقتراح لوضع برنامج عمل عالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويجدر التذكير أيضاً بأن الدول الأعضاء أعربت خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ([ريو+٢٠]، ٢٠–٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢، ريو دي جانيرو، البرازيل) عن عزمها على "النهوض بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وعلى دمج التنمية المستدامة بفعالية أكبر في مجال التعليم في فترة ما بعد عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة".

٢ – وقُدّم الاقتراح المتعلق بوضع برنامج عمل عالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين بعد المائة (الوثيقة ١٩٢م ت/٦). ويرد النص الكامل لمشروع برنامج العمل العالمي في الملحق الأول من هذه الوثيقة. وقد جرى إعداد مشروع برنامج العمل العالمي من خلال مشاورات واسعة النطاق شملت استبياناً لليونسكو وردت عليه ردود من حوالي ١٠٠ دولة عضو وأكثر من ٥٠٠ جهة معنية مثل المنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة؛ واجتماعات استشارية إقليمية؛ فضلاً عن مشاورات جرت عبر الإنترنت بين اللجنة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، والفريق التوجيهي الدولي المعني بمؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي سيُعقد في عام ٢٠١٤، والفريق المرجعي المعني بعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، وفريق العمل التابع لكراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وتمت كذلك استشارة فريق الخبراء المعني برصد وتقييم عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة والمشاركين في منتدى اليونسكو للشباب عبر الإنترنت.

٣ – ويراعي مشروع برنامج العمل العالمي الدروس المستخلصة والتجارب المستقاة من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، التي وردت في تقرير عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ المعنون "رسم ملامح تعليم الغد" والتي جرى جمعها تحضيراً لمؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة (١٠–١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، آيشي – ناغويا، اليابان). وقد أُعد هذا المشروع أيضاً على نحو يراعي المناقشات العالمية المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، ولا سيما الفقرات من ٢٢٩ إلى ٢٣٥ في هذه الوثيقة. ومن المتوقع أن يُستهل برنامج العمل العالمي وأن تُقدّم خارطة طريق بشأن تنفيذه خلال مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٤ – ويشكل مشروع برنامج العمل العالمي متابعةً لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ويرمي إلى الإسهام إسهاماً ملموساً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويستجيب هذا المشروع كذلك للاهتمام المتزايد بتوفير تعليم مجدٍ وملائم، وهو اهتمام تجلى في جملة أمور منها المبادرة العالمية بشأن "التعليم أولاً" التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة والتي تسعى إلى تعزيز المواطنة العالمية باعتبارها إحدى أولوياتها الثلاث.

٥ – ويتمثل الهدف العام لمشروع برنامج العمل العالمي في "**توليد وتعزيز التدابير على جميع المستويات وفي جميع مجالات التعليم والتعلّم بغية تسريع عملية التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة**". وينقسم هذا الهدف إلى الهدفين الفرعيين التاليين:

(أ) إعادة توجيه التعليم والتعلّم كي يحظى كل فرد بفرصة اكتساب المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تمكنه من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) ترسيخ عمليتي التعليم والتعلّم في جميع الخطط والبرامج والأنشطة التي تعزز التنمية المستدامة.

٦ – ويركّز مشروع برنامج العمل العالمي على **خمسة مجالات عمل ذات أولوية** بغية ضمان تحقيق التركيز الاستراتيجي والتزام الجهات المعنية. وتُعتبر مجالات العمل ذات الأولوية التالية بنوداً أساسية لحفز التقدم في خطة التعليم من أجل التنمية المستدامة: (١) دعم السياسات؛ (٢) "نهوج المؤسسة برمّتها"؛ (٣) المربّون؛ (٤) الشباب؛ (٥) المجتمعات المحلية.

توصيات المجلس التنفيذي

٧ – بعد دراسة الاقتراح المتعلق بوضع برنامج عمل عالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، أعرب المجلس التنفيذي عن تأييده الشديد لبرنامج العمل العالمي ولأهدافه الاستراتيجية والإجراءات المحددة المقترحة فيه. وشدد المجلس على ضرورة الاستفادة من الدروس المستخلصة من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في البيئات التعليمية النظامية وغير النظامية وغير الرسمية، بما في ذلك البيئات التعليمية التابعة للقطاع الخاص، كما شدد على أهمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، والشباب، والمجتمعات المحلية، ودور النساء في تنفيذ برنامج العمل العالمي. وأقر المجلس التنفيذي كذلك بأهمية الأمن البشري في تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٨ – وأكد المجلس التنفيذي الأهمية البالغة للدور التنسيقي الخاص باليونسكو، ذلك لأن البرنامج سيشمل تدابير يُزمع تنفيذها بالتعاون مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات المعنية. وشدد المجلس أيضاً على أن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو مجال مشترك بين القطاعات وعلى أهمية التعاون الوثيق بين مختلف القطاعات البرنامجية لليونسكو وداخل الشبكات التابعة للمنظمة. وإضافةً إلى ذلك، أعرب المجلس التنفيذي عن تقديره لليابان التي ستستضيف المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٩ – وبموجب القرار ١٩٢م ت/٦، دعا المجلس التنفيذي المديرة العامة إلى أن تعرض مشروع برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة على المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين للنظر فيه وإحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين (٢٠١٤) للبت فيه. ويرد النص الكامل للقرار المذكور الصادر عن المجلس التنفيذي في الملحق الثاني من هذه الوثيقة.

القرار المقترح

١٠– بناءً على ما تقدّم، قد يرغب المؤتمر العام في اعتماد القرار التالي:

إن المؤتمر العام،

١ – إذ يحيط علماً بالقرارين ١٩٠م ت/٩ و١٩٢م ت/٦،

٢ – ويحيط علماً أيضاً بالتأييد الشديد الذي أعرب عنه المجلس التنفيذي إزاء برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة ومجالات العمل الخمسة ذات الأولوية التي يشملها،

٣ – وقد درس الاقتراح المتعلق بوضع برنامج عمل عالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة متابعةً لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤ (٣٧م/٥٧)،

٤ – يقر برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٥ – ويطلب من المديرة العامة أن تحيل برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيه واتخاذ التدابير الملائمة بشأنه في دورتها التاسعة والستين (٢٠١٤)؛

٦ – ويطلب أيضاً من المديرة العامة أن تقوم بتعبئة جميع القطاعات البرنامجية والشبكات التابعة لليونسكو لتعزيز إسهاماتها في التعليم من أجل التنمية المستدامة وضمان مشاركتها في التحضيرات الخاصة بتنفيذ مشروع برنامج العمل العالمي؛

٧ – ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم اعتماد برنامج العمل العالمي خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفه إسهاماً ملموساً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الملحق الأول

اقتراح برنامج عمل عالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة
متابعةً لعقد الأمم المتحدة للتعليم
من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤

المقدمة

١ – لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة فقط عن طريق الاتفاقات السياسية أو الحوافز المالية أو الحلول التكنولوجية. فالتنمية المستدامة تقتضي تغيير الطريقة التي نفكر ونتصرف بها. ويؤدي التعليم دورا حاسما في إحداث هذا التغيير. ولذلك، فإن المطلوب هو بذل الجهود على جميع المستويات لتسخير كامل الإمكانيات التي ينطوي عليها التعليم من أجل التنمية المستدامة وتحسين فرص التعلم التي توفرها التنمية المستدامة للجميع. ويسعى برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تعميم هذه الجهود. ويُعرض في هذه الوثيقة إطار برنامج العمل العالمي.

٢ – إن الدور الهام الذي يؤديه التعليم في تحقيق التنمية المستدامة أمر مسلم به منذ عهد طويل. فيتمثل أحد أهداف جدول أعمال القرن ٢١ في النهوض بالتعليم وفي إعادة توجيهه، وقد اعتُمد جدول الأعمال هذا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيروا بالبرازيل في عام ١٩٩٢، وخُصص الفصل ٣٦ منه لمسألة "تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب". وركّز العديد من المبادرات المتخذة في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤) على إعادة توجيه التعليم لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم إعلان هذا العقد في أعقاب مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢. وتتطرق أيضا إلى التعليم أبرز ثلاث اتفاقيات مما يسمى باتفاقيات ريو دي جانيرو، وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (١٩٩٢) والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (١٩٩٢) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (١٩٩٤).

٣ – وفي إطار الوثيقة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" وهي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ٢٠١٢، اتفقت الدول الأعضاء "على تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، وعلى دمج التنمية المستدامة بفعالية أكبر في مجال التعليم في فترة ما بعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة". ويستجيب برنامج العمل العالمي المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة لهذا الاتفاق ويشكّل متابعة لعقد الأمم المتحدة. وقد أُعد استنادا إلى مشاورات مستفيضة وإلى المساهمة التي قدمتها مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة. ويهدف البرنامج في الوقت ذاته، باعتباره متابعة لعقد الأمم المتحدة، إلى الإسهام إسهاماً ملموساً وفعلياً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ – ونجح عقد الأمم المتحدة في التوعية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وفي حشد جهات فاعلة من كل أنحاء العالم، فأنشأ منتدى للتعاون الدولي، وتمكّن من التأثير على السياسات، وساهم في تنسيق عمل الجهات الفاعلة على

المستوى الوطني، وأنتج عددا كبيرا من المشروعات المرتبطة بالممارسات الجيدة الملموسة في جميع مجالات التعليم والتعلم. ولكنه مازال في الوقت نفسه يواجه تحديات جمة: فالأنشطة المنجزة بنجاح في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة تتخطى في غالب الأحيان الجداول الزمنية المحددة لها وتملك ميزانية محدودة؛ وفي كثير من الأحيان، لا توجد بين السياسات والممارسات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة روابط وطيدة؛ كما أن هناك ضرورة لإتمام دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في الأنشطة المنفذة في إطار جداول الأعمال الخاصة بالتعليم والتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح حل التحديات التي تطرحها التنمية المستدامة أكثر إلحاحا منذ بدء العقد، وبرزت شواغل جديدة مثل ضرورة تعزيز المواطنة العالمية. وبالتالي، يتعين زيادة التدابير المتخذة لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة.

المبادئ

٥ – يشمل برنامج العمل العالمي السياسات والممارسات الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويُفترض أن يمتثل التعليم من أجل التنمية المستدامة، في إطار برنامج العمل العالمي هذا، للمبادئ التالية:

(أ) يوفر التعليم من أجل التنمية المستدامة لكل إنسان فرصة اكتساب المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تمكنه من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ومن اتخاذ قرارات مستنيرة وتدابير مسؤولة تضمن سلامة البيئة، والاستدامة الاقتصادية، وعدالة المجتمع، وذلك لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

(ب) ويتيح التعليم من أجل التنمية المستدامة إدراج القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة في عمليتي التعليم والتعلم، كما يتطلّب استخدام أساليب تجديدية للتعليم والتعلم تكون قائمة على المشاركة وتؤدي إلى تمكين المتعلمين وإلى تحفيزهم على اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وينمّي التعليم من أجل التنمية المستدامة مهارات من قبيل التفكير النقدي، وفهم النظم المعقدة، وتخيّل السيناريوهات التي قد تطرأ مستقبلا، واتخاذ القرارات باتباع أسلوب تشاركي وتعاوني.

(ج) ويرتكز التعليم من أجل التنمية المستدامة على نهج للتعليم قوامه احترام الحقوق. ويسعى إلى توفير تعليم وتعلم يتمتعان بنوعية جيدة ومضمون ملائم لعصرنا هذا.

(د) وينطوي التعليم من أجل التنمية المستدامة على قدرة تحويلية إذ يرمي إلى إعادة توجيه المجتمعات نحو التنمية المستدامة. ويتطلب هذا الأمر في نهاية المطاف إعادة توجيه النظم والهياكل التعليمية، وإعادة تأطير عمليتي التعليم والتعلم. ويتدخل التعليم من أجل التنمية المستدامة في صميم عمليتي التعليم والتعلم، فلا يمكن اعتباره من الأمور الهامشية للممارسات المتبعة حالياً في مجال التعليم.

(هـ) ويرتبط التعليم من أجل التنمية المستدامة بالأسس البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، وذلك بطريقة متكاملة ومتوازنة وشاملة. ويرتبط بالمثل بخطة شاملة للتنمية المستدامة ترد في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ وتتضمن جملة أمور من بينها قضايا متشابكة تتمثل في الحد من الفقر، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والتنوع البيئي، والاستهلاك والإنتاج المستدامين. ويستجيب التعليم من أجل التنمية المستدامة للخصوصيات المحلية ويحترم التنوع الثقافي.

(و) ويشمل التعليم من أجل التنمية المستدامة التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي والتعليم مدى الحياة من الطفولة المبكرة حتى عمر متقدم. وبالتالي، فهو يتضمن أيضا في إطار الجهود الأوسع نطاقا التي تُبذل لتحقيق التنمية المستدامة أنشطة تدريبية وأنشطة لتوعية الجمهور.

(ز) ويسعى "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، وهو المصطلح المستخدم لتحديد برنامج العمل العالمي هذا، إلى احتواء جميع الأنشطة المتماشية مع المبادئ المذكورة أعلاه بصرف النظر عما إذا كانت هذه الأنشطة تطلق على نفسها تسمية "التعليم من أجل التنمية المستدامة" أو تسميات أخرى – تتوقف على تاريخها أو سياقها الثقافي أو المجالات المحددة التي توليها الأولوية – من قبيل التعليم البيئي أو التعليم من أجل الاستدامة أو التعليم العالمي أو التعليم الإنمائي أو غير ذلك.

الغاية والأهداف

٦ – يتمثل الهدف العام لبرنامج العمل العالمي في حفز وزيادة العمل على كل مستويات ومجالات التعليم والتعلم لتعجيل خطى التقدم صوب التنمية المستدامة. وينقسم هذا الهدف العام إلى هدفين محددين، يتصل أولهما اتصالاً مباشراً بقطاع التعليم في حين يتخطى الثاني هذا القطاع، ويتمثلان في ما يلي:

(أ) إعادة توجيه التعليم والتعلّم ليحظى كل فرد بفرصة اكتساب المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تمكنه من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) وترسيخ عملتي التعليم والتعلّم في جميع الخطط والبرامج والأنشطة التي تعزّز التنمية المستدامة.

مجالات العمل ذات الأولوية

٧ – يركّز مشروع برنامج العمل العالمي على خمسة مجالات عمل ذات أولوية بهدف ضمان تحقيق التركيز الاستراتيجي والتزام الجهات المعنية. وتُعتبر مجالات العمل ذات الأولوية هذه، التي تعتمد على التجارب الناجحة والتحديات و"الأعمال التي لم تنته بعد" في عقد الأمم المتحدة، بنوداً أساسية لحفز التقدم في خطة التعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي حين يتم التشجيع على إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في كل مستويات ومجالات التعليم والتنمية المستدامة، تركّز الأنشطة المنفذة في إطار برنامج العمل العالمي هذا، بشكل خاص، على المجالات والأهداف الاستراتيجية التالية:

دعم السياسات

٨ – *إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات الدولية والوطنية المتصلة بالتعليم والتنمية المستدامة*: فالبيئة السياسية الممكِّنة في غاية الأهمية لحشد التعليم والتعلّم من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز إجراءات التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي والتعلم. وينبغي أن ترتكز السياسات الملائمة والمتسقة على عمليات تشاورية وأن تُصمَّم بتنسيق مشترك بين الوزارات والقطاعات وبمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمعات المحلية أيضا. ويتطلّب وضع وتمكين السياسات البيئية، التي يجب أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنفيذ، القيام خاصة بما يلي:

(أ) إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة، بصورة منهجية، في السياسات التعليمية التي تغطي قطاع التربية بأكمله أو جزءاً منه. وهذا يتضمن دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية والمعايير الوطنية للجودة وأطر المؤشرات التي تحدد معايير نتائج التعليم. وهذا يتضمن أيضا دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة، كعنصر مهم، في جداول الأعمال الدولية للتعليم.

(ب) وإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة، بصورة منهجية، في السياسات المتصلة بالتحديات الأساسية للتنمية المستدامة. وهذا يتضمن إبراز دور التعليم والتعلم في السياسات الوطنية المرتبطة باتفاقيات ريو الثلاث، بما يتماشى مع الدور الهام الذي أناطته هذه الاتفاقيات بمسائل الاتصال والتعليم والتدريب وتوعية الجمهور. وهذا يشمل دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جداول الأعمال الدولية المعنية بالتنمية المستدامة.

(ج) وجعل التعليم من أجل التنمية المستدامة عنصرا منهجيا في أطر التعاون الإنمائي الثنائية أو المتعددة الأطراف.

نهوج المؤسسة برمّتها

٩ – *تعزيز نهوج المؤسسة برمّتها فيما يتصل بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع البيئات*. ولا تفرض نهوج المؤسسة برمتها، أو النهوج المعتمدة على نطاق المؤسسة، إعادة توجيه مضمون التعليم ومنهجية التدريس فحسب، وإنما تفرض أيضا إدارة حرم المؤسسة المعنية ومرافقها بما يتماشى مع التنمية المستدامة، فضلاً عن ضمان تعاون المؤسسة مع الجهات المعنية بالتنمية المستدامة ضمن المجتمع. وقد حُقِّقت نجاحات خاصة في هذا المجال على صعيد التعليم العالي والمدارس الثانوية، إلاّ أنّ على هذه النجاحات أن تُعزَّز وتوسَّع لتشمل مستويات وأنواع تعليم أخرى، بما في ذلك الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم غير النظامي للشباب والكبار. ويقتضي تعزيز نهوج المؤسسة برمتها، بوجه خاص، ما يلي:

(أ) تنظيم عملية على نطاق المؤسسة تتيح لكل الجهات الفاعلة – أي القادة والمعلمين والمتعلمين والإدارة – وضع رؤية وخطة مشتركتين ترميان إلى إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المؤسسة بأسرها.

(ب) ودعم المؤسسة على الصعيد التقني لإعادة توجيه أعمالها، ومنحها مساعدات مالية للغاية ذاتها إذا كان الأمر ممكنا وضروريا. وقد يتضمن هذا تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة التي اتُبعت في هذا الصدد، وتوفير التدريب على الريادة والإدارة، ووضع مبادئ توجيهية، فضلا عن إجراء بحوث متصلة بهذا الشأن.

(ج) وحشد الشبكات ذات الصلة القائمة بين المؤسسات، وتعزيزها من أجل تيسير تدابير الدعم المتبادل، مثل تعلّم نهج المؤسسة برمتها عن طريق النظراء، ومن أجل إبراز هذا النهج والترويج له بوصفه نموذجا يُمكن تعديله بحسب المؤسسة.

المربون

١٠- *تعزيز قدرات المرّبين والمدّربين والأشخاص الآخرين المعنيين بالتغيير لضمان اضطلاعهم بدور الميسّرين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة*. ويشكل المربّون إحدى أهم القوى الدافعة نحو دعم التغيير على الصعيد التربوي وتسهيل التعلّم من أجل التنمية المستدامة. وبالتالي، تبرز حاجة ملحة إلى بناء قدرات المربّين، فضلا عن المدرّبين وغيرهم من الأشخاص المعنيين بالتغيير، فيما يتعلق بمسائل ذات صلة بتحقيق التنمية المستدامة وبتوفير منهجية التعليم والتعلّم الملائمة. وهذا يقتضي بوجه خاص ما يلي:

(أ) إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في عملية إعداد وتدريب المعلمين الذي يدرّسون في مرحلة الطفولة المبكرة وفي المدارس الابتدائية والثانوية، قبل الخدمة وأثناءها، فضلا عن المعلمين والأشخاص الميسّرين المنخرطين في التعليم غير النظام وغير الرسمي. وقد يبدأ ذلك بإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في موضوعات محددة، إلا أن هذا الأمر سيقود في نهاية المطاف إلى إدخال التعليم من أجل التنمية المستدامة كموضوع يتخلل شتى المجالات. وهذا يتضمن توفير دورة تدريبية إلى المدراء تتناول التعليم من أجل التنمية المستدامة.

(ب) وإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في إعداد وتدريب المعلمين والمدرّبين المنخرطين في التعليم والتدريب التقني والمهني، وذلك قبل الخدمة وأثناءها. وهذا يتضمن بناء القدرات فيما يخص طرق الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والمهارات المرتبطة بالوظائف المراعية للبيئة.

(ج) وإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التدريب الجامعي الذي توفره مؤسسات التعليم العالي، وذلك من أجل تحسين قدرتها على تلقين القضايا المرتبطة بالاستدامة، وعلى إجراء بحوث جامعة للتخصصات تتبع نهجاً يتوخى إيجاد الحلول وعلى الإشراف عليها، وعلى الاسترشاد بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وبقضايا التنمية المستدامة أثناء وضع السياسات.

(د) وتحسين طريقة إدماج القضايا المستقبلية التي تطرحها التنمية المستدامة – ومن بينها على سبيل المثال كفاءة الموارد ومسؤولية المجتمعات والشركات – في التعليم على مستوى الدراسات العليا وفي أنشطة بناء القدرات والأنشطة التدريبية الموجهة إلى صانعي القرارات، والموظفين العموميين، وأعضاء قطاع الأعمال، والمهنيين العاملين في مجالي الإعلام والتنمية، فضلا عن الأخصائيين العاملين في قطاعات أخرى وعلى موضوعات أخرى مرتبطة بالتنمية المستدامة. وهذا يتضمن جملة أمور من بينها استحداث برامج "درّب المدرّبين" المرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم المخصص لإعداد الموظفين الإداريين، ومواءمة برامج تدريب الموظفين المنظّمة داخل الشركات الخاصة مع قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الشباب

١١- *دعم الشباب بوصفهم عوامل للتغيير من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة*. فللشباب حصة كبيرة في رسم مستقبل أفضل لأنفسهم وللأجيال القادمة. وإضافة إلى ذلك، يشكل الشباب اليوم أكثر فأكثر قوى محركة للعمليات التربوية، وبخاصة في مجالي التعلّم غير النظامي وغير الرسمي. أما دعم الشباب كعوامل للتغيير بهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة، فيتطلب بوجه خاص ما يلي:

(أ) تعزيز الفرص المتاحة للشباب، في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة، للحصول على تعلم غير نظامي وغير رسمي يجعل الدارس محور التدريس. وهذا يتضمن إيجاد وتعزيز الفرص المتاحة في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة للتعلم بالوسائل الإلكترونية والأجهزة المنقولة.

(ب) وجعل مهارات التشارك، التي تمكّن الشباب من التصرف كعوامل تغيير في عمليات التنمية المستدامة العالمية والوطنية والمحلية، محط تركيز برامج التعليم النظامي وغير النظامي المنفذة سواء في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة أو خارج هذا الإطار.

المجتمعات المحلية

١٢- *تسريع عملية البحث عن حلول للتنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة*. فغالباً ما توضع حلول فعالة وابتكارية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. ويؤدي الحوار والتعاون القائمان على تعدد الأطراف دوراً أساسياً في هذا المجال، وذلك مثلا فيما بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائط الإعلام والتعليم ومؤسسات البحوث والمواطنين. ويدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة التعلّم المتعدّد الجهات ومشاركة المجتمع المحلي، كما يربط المستوى المحلي بالمستوى العالمي. وتدفع التعبئة العامة

التي يشهدها التعليم والتعلم من أجل التنمية المستدامة إلى تعزيز التدابير المتخَّذة على الصعيد المحلي. وهذا يقتضي بوجه خاص ما يلي:

(أ) استحداث شبكات محلية تيسر التعلم المتعدد الجهات من أجل التنمية المستدامة، وتشغيل هذه الشبكات وتحسينها. وهذا يتضمن تنويع الشبكات القائمة حاليا وتوسيع نطاقها بغرض إدخال مزيد من الجهات الفاعلة الجديدة بما فيها مجتمعات السكان الأصليين.

(ب) وتعزيز الدور الذي تؤديه السلطات والحكومات المحلية في توفير فرص التعلم من أجل التنمية المستدامة. وهذا يتضمن عند اللزوم دعم إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم النظامي على المستوى المحلي، فضلا عن إتاحة ودعم فرص التعلم غير النظامي وغير الرسمي الموفرة في مجال التنمية المستدامة إلى جميع أعضاء المجتمع.

التنفيذ

١٣- يتوقَّع أن يُنفَّذ برنامج العمل العالمي على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي. وتُشجَّع جميع الجهات المعنية على تنفيذ أنشطة في إطار مجالات العمل ذات الأولوية الخمسة. وتقع هذه المسؤولية بوجه خاص على عاتق حكومات الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية وأوساط البحث، ومؤسسات التعليم وغيرها من المؤسسات المعنية التي تُيسِّر التعلّم وتدعمه، والمعلّمين والدارسين الأفراد، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية. ويُتوقَّع أن ترد مساهمات من الجهات المعنية في مجال التعليم والتنمية المستدامة على حدّ سواء. وإذ يستجيب برنامج العمل العالمي لطلبات الاعتماد على بنية تنظيمية مخففة على الصعيد الدولي وضمان المرونة فيما يتصل بالتنفيذ وبتحديد الأهداف على الصعيد الوطني، فإنه سوف يُنفَّذ أساساً بطريقة لامركزية.

١٤- وتيسيراً لعملية التنفيذ، سيتم تحديد شركاء أساسيين لكل من مجالات العمل الخمسة ذات الأولوية لبرنامج العمل العالمي، وسيُلتمس التزام هؤلاء الشركاء بأنشطة محددة تُنفّذ في إطار كلّ مجال من المجالات ذات الأولوية. وهذه الأنشطة، التي يتعيّن أن تقترن بجداول زمنية محددة وأهداف ملموسة، يُتوقّع أن تحفّز أنشطة إضافية تُنفِّذها جهات فاعلة أخرى. وسيقام منتدى تنسيقي للشركاء الأساسيين في إطار كل مجال من المجالات ذات الأولوية. وسيجري حشد البحوث المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، لدعم التطورات المحرزة في إطار كل مجال من مجالات العمل ذات الأولوية. وهذا يتضمن البحوث التي تتناول النهوج الابتكارية المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

١٥- وبالاستناد إلى خبرات وتجارب عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، يُشجَّع إنشاء آليات تنسيق وطنية أو الاستمرار حسب الاقتضاء في الاعتماد على الآليات الناجحة التي أنشئت في ظل العقد. ويُطلب من كل دولة عضو تعيين جهة اتصال وطنية لهذه الغاية. وسيُحتفظ بالآلية المعنية بالتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة. ومن خلال

الآليات المشتركة بين الوكالات وغيرها من الآليات الملائمة، سيتم السعي إلى تحقيق الاتساق التام مع العمليات والخطط الدولية الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع لتنفيذ برنامج العمل العالمي.

١٦- وسيتم الإبقاء على أمانة البرنامج [الملقاة على عاتق اليونسكو، على أن تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة الأمر] وستتولى المهام الرئيسية التالية: تيسير تنفيذ برنامج العمل العالمي عن طريق عقد الشراكات؛ ورصد التقدم المحرز على المستوى العالمي؛ وتوفير مركز تستخدمه الأطراف الفاعلة الأساسية لتبادل المعلومات والممارسات الناجحة.

١٧- وقد تم الاعتراف بضرورة توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه وبما أن التعليم من أجل التنمية المستدامة ليس برنامجا هامشيا وإنما هو برنامج يتخلل الشواغل المرتبطة بالتعليم والتنمية المستدامة، توجد إمكانيات هائلة لحشد الموارد اللازمة لتمويل أنشطة التعليم من أجل التنمية المستدامة عن طريق الآليات القائمة المعنية بتمويل التعليم والتنمية المستدامة. وتُشجَّع الجهات المانحة على دراسة مدى التوافق بين التعليم من أجل التنمية المستدامة والأنشطة التي تُعنى بها آليات التمويل القائمة. كما تُشجَّع الجهات المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على استغلال الإمكانيات المتاحة بكاملها وبصورة منهجية. وعلاوة على ذلك، توجد إمكانية كبيرة لعقد شراكات جديدة، ومن بينها شراكات مع القطاع الخاص، من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل العالمي.

١٨- وسيُرصد تنفيذ برنامج العمل العالمي بصورة منتظمة. وستُنشأ آلية لتقديم التقارير تراعي ضرورة الاستناد إلى البيّنات في عملية الرصد وما تتضمنه من غايات ومقاييس معينة، كما تراعي ضرورة إعداد تقارير تركز على تقييم وقع الأنشطة، وضرورة تحديد طبيعة الأنشطة المختلفة المتوقَّع تنفيذها في إطار كل مجال من مجالات العمل، فضلا عن اعتماد اللامركزية في تنفيذ برنامج العمل العالمي هذا الذي تُعنى به مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة. وسيتم التحفيز على إنشاء آليات تقييم على المستوى الوطني ودون الوطني والمحلي إذا ما اقتضى الأمر ذلك، وسيسعى إلى وضع المؤشرات. وقد تتضمن عملية إعداد التقارير المرتبطة ببرنامج العمل العالمي آليات رصد وتقييم بديلة.

١٩- ويتوقَّع إطلاق برنامج العمل العالمي في المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي سيُعقد عام ٢٠١٤ (آيشي – ناغويا، اليابان). وسيُعدّ برنامج العمل العالمي في مرحلة أولية لمدة خمس سنوات، وستجري في ختامها مراجعة البرنامج بهدف تحديد إمكانية تمديده. وعندئذ، قد تتم مراجعة مجالات العمل ذات الأولوية، بناء على الاحتياجات المتغيّرة.

الملحق الثاني

القرار ١٩٢م ت/٦

اقتراح وضع إطار عمل برنامجي شامل لمتابعة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بالقرارين ٣٦م/١٦ و١٩٠م ت/٩،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٩٢م ت/٦ وملحقها،

٣ - وإذ يعترف بأهمية الأمن البشري، التي شددت عليها قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة، في تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة،

٤ - ويعترف أيضاً بالدور الحاسم لمختلف الجهات المعنية، بما في ذلك العلميون والقطاع الخاص الذي يشمل الشركات، ومع مراعاة الدور الأساسي للتعليم الابتدائي والثانوي، ومؤسسات التعليم العالي والتعليم التقني والمهني، والتعليم غير النظامي وغير الرسمي في تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة،

٥ - يقر مشروع برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة الوارد في ملحق الوثيقة ١٩٢م ت/٦؛

٦ - ويشجع أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على المشاركة في مؤتمر اليونسكو العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة الذي سيُعقد في عام ٢٠١٤ في اليابان؛

٧ - ويطلب من المديرة العامة القيام بما يلي:

(أ) عرض مشروع برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، الوارد في ملحق الوثيقة ١٩٢م ت/٦، على المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين للنظر فيه وإحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين (٢٠١٤) للبت فيه؛

(ب) تعبئة جميع قطاعات وشبكات برنامج اليونسكو لتعزيز إسهاماتها في التعليم من أجل التنمية المستدامة وضمان مشاركتها في التحضيرات الخاصة بتنفيذ مشروع برنامج العمل العالمي؛

٨ - ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم اعتماد برنامج العمل العالمي خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفه إسهاماً ملموساً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.